



اتفاقية شراكة

لإحداث مجمع لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية
لعمال الرباط وسلا والصخيرات تمارة



يونيو 2020

اتفاقية شراكة لإحداث مجمع لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية
لعمالات الرباط وسلا والصخيرات تمارة

توقع هذه الاتفاقية بين:

- وزارة الداخلية؛
- مجلس جماعة عامر؛
- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- مجلس جماعة تمارة؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- مجلس جماعة أم عزة؛
- مجلس جماعة عين عتيق؛
- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛
- مجلس جماعة الصخيرات؛
- ولاية جهة الرباط - سلا - القنيطرة؛
- مجلس جماعة العودة؛
- عمالة سلا؛
- مجلس جماعة سيدي يحيى زعير؛
- عمالة الصخيرات تمارة؛
- مجلس جماعة الهراهورة؛
- مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة؛
- مجلس جماعة الصباح؛
- مجلس جماعة الرباط؛
- مجلس جماعة المنزه؛
- مجلس جماعة سيدي أبي القنادل؛
- مجلس جماعة مرس الخير؛
- مجلس جماعة السهول؛
- شركة الرباط الجهة للتهيئة (Société Rabat Région Aménagements)

المشار إليهم في هذه الاتفاقية بـ "الأطراف".



ديباجة

- تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى تطوير النسيج الحضري للمملكة بشكل يحقق التناسق والتوازن بين مكوناته، والنهوض بمؤهلاته الاقتصادية والبيئية، للارتقاء به إلى مستوى تطلعات الساكنة؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- بناء على المرسوم رقم 2.14.565 صادر في 4 شوال 1435 (فاتح اغسطس 2014) يؤذن بإحداث شركة المساهمة تحت اسم شركة الرباط الجهة للتهيئة (Société Rabat Région Aménagements)
- بناء على اتفاقية تمويل قرض الموقعة بين حكومة المملكة المغربية والبنك الدولي بتاريخ 21 دجنبر 2017؛
- اعتبارا للأهمية التي أولها مخطط المغرب الأخضر لثمين وتحسين ظروف تسويق المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2010-2019 وكذا مخطط الجيل الأخضر 2020-2030 الذي انطلق مؤخرا؛
- نظرا للتوجه الاستراتيجي لمخطط التسريع الصناعي، الذي يستهدف على وجه الخصوص تنمية القطاع الفلاحي-الصناعي؛
- نظرا للتوجهات الاستراتيجية لعصرنة وتطوير قطاع التجارة والتوزيع؛
- تفعيلا للمخطط الوطني لإعادة توجيه أسواق الجملة للخضر والفواكه، الذي يروم إنجاز مجمعات تسويقية ولوجيستية متعددة الاختصاصات من الجيل الجديد، حسب نطاق جاذبيتها وبما يضمن تناسقها على مجموع التراب الوطني؛
- تنفيذًا للاتفاقية الإطار المتعلقة بالبرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط "الرباط مدينة الأنوار، عاصمة المغرب الثقافية" الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتاريخ 12 مايو 2014، ولاسيما البند السادس من المادة الثانية منه والمتعلق بتطوير الحركة الاقتصادية والتجارية ودعم القطاعات المنتجة؛
- نظرا للمؤهلات السوسيو اقتصادية لعمالات الرباط وسلا والصخوريات تمارة وحاجتها الملحة لإحداث مجمع حديث ذي بعد جهوي لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية، باعتبارها حوضا مهما للإنتاج والاستهلاك؛



- سعيًا من الشركاء بتسريع وتيرة إنجاز هذا المشروع المهم؛
- تبعا لاتفاقية الشراكة لإحداث مجمع لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية لعمالات الرباط-سلا - الصخيرات تمارة وإقليم القنيطرة الموقعة بتاريخ نونبر 2017؛
- بناء على مداولة مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة في إطار الدورة العادية لشهر شتنبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة الرباط في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة تمارة في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة سيدي أبي القناديل في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة السهول في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 25 نونبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة عامر في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة الصخيرات في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة الصباح في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة أم عزة في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة عين عودة في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة مرس الخير في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة يحيى زعير في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة المنزه في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة الهرهورة في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020؛
- بناء على مداولة مجلس جماعة عين اعتيق في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020.



تم الاتفاق بين الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

المادة 1 موضوع وأهداف الاتفاقية

- تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد شروط وآليات الشراكة بين الأطراف المتعاقدة والتي تم المحاور التالية:
- بناء وهيئة وإدارة مجمع تسويق المنتجات الفلاحية والغذائية (المشار إليه فيما بعد ب"المشروع"؛ بمقاطعة اليوسفية عمالة الرباط.
 - وضع الإطار المؤسسي والتركيبية المالية "للمشروع"، مع تحديد مساهمات الأطراف في تمويل كلفته الإجمالية؛
 - اعتماد آليات الحكامة لإنجاز تتبع وتقييم "المشروع" وكذا التزامات الأطراف طيلة مدة إنجازه وتديره.
 - مواكبة تشغيل وتدبير المشروع.
- تلغي هذه الاتفاقية، بعد التوقيع عليها من قبل الأطراف المعنية، اتفاقية الشراكة الموقعة بتاريخ نونبر 2017 والتي حددت موقع المشروع في جماعة بوقنادل.

المادة 2 مكونات "المشروع"

- فضلا عن الدور المنوط به لتسويق المواد الفلاحية والغذائية، يمثل "المشروع" مجعنا متعدد الاختصاصات من شأنه أن يستقبل تجار الجملة، والمنتجين الفلاحين، والمستوردين، ويوفر للمشتريين والمهنيين منتجات تتلاءم وحاجياتهم من حيث الكم والجودة، بالإضافة الى الأنشطة الخدماتية واللوجيستية والإدارية التي سيتوفر عليها هذا المشروع.
- ويشتمل "المشروع" على فضاءات متكاملة تتمثل فيما يلي:
- فضاء يتضمن محلات للبيع بالجملة ومربعات للبيع، يتم تنظيمها في إطار أجنحة خاصة بالفواكه والخضر، منتجات اللحوم ومنتجات غذائية أخرى؛
 - فضاء الخدمات اللوجستية ويضم فضاءات للتجميع والتوزيع لفائدة المحلات التجارية الكبرى ومحازن للتبريد ومركز لغسل الصناديق والأبنك والتأمينات وورشات الصيانة ومقاهي ومطاعم ومرافق إدارية ومستودعات للسيارات؛
 - فضاء للمرافق التكميلية مخصص لاستقبال وحدات تثمين المنتجات الفلاحية والغذائية.

المادة 3 بناء وهيئة وتمويل «المشروع»

البند 1-3: الوعاء العقاري للمشروع



ينجز المشروع على وعاء عقاري بمقاطعة اليوسفية بين تقاطع الطريق الحضرية للرباط والطريق الوطنية رقم 4025،
وتبلغ مساحته 25,5 هكتار موزعة كالتالي:

المساحة التابعة للشركة العامة العقارية: 16,7 هكتار

- 4 هكتار 51 آر 73 سنتيار، الرسم العقاري R/ 25433؛
- 1 هكتار 79 آر 42 سنتيار، الرسم العقاري 50/ 21871؛
- 7 هكتار 75 آر 86 سنتيار، الرسم العقاري 50/ 28454.
- 97 آر 00 سنتيار الرسم العقاري 50/ 28453
- 1 هكتار 67 آر 07 سنتيار، الرسم العقاري 50/ 26651.

المساحة التابعة لوكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق: 6,7 هكتار

- 1 هكتار 78 آر 27 سنتيار، الرسم العقاري 50/ 29804؛
- 97 آر 63 سنتيار، الرسم العقاري 50/ 29805؛
- 2 هكتار 72 آر 28 سنتيار، الرسم العقاري 50/ 5365؛
- 7 آر 00 سنتيار، الرسم العقاري 50/ 5366؛
- 27 آر 08 سنتيار، الرسم العقاري R/ 32144؛
- 16 آر 84 سنتيار، الرسم العقاري 03/ 83984؛
- 12 آر 93 سنتيار، الرسم العقاري 50/28437

المساحة التابعة للحبوس الكبرى للرباط: 2,0 هكتار

- 1 هكتار 76 آر 10 سنتيار، الرسم العقاري R/ 13783؛
- 27 آر 86 سنتيار، الرسم العقاري R/ 8004.

تلتزم وزارة الاقتصاد المالية واصلاح الادارة (المديرية الجهوية لأملاك الدولة) باقتناء العقار المشار إليه أعلاه لوضعه
رهن إشارة المشروع.

وفي أفق توسعة مستقبلية للمشروع على المدى المتوسط والبعيد، تلتزم وزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة
(المديرية الجهوية لأملاك الدولة) باقتناء العقار اللازم بالبقعة المتواجدة قبالة المشروع.

البند 3-2: بناء وتهيئة «المشروع»

تتولى شركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région Aménagements) القيام بأشغال البناء
والتهيئة، وذلك في حدود الاعتمادات المالية المحولة إليها لتمويل "المشروع" ووفقا لنظام صفقاتها؛



- تلتزم شركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région Aménagements) بأن تستجيب البنائيات والتجهيزات التي ستقوم بإنجازها للمعايير المحددة في دفتر التحملات الذي سيتم اعتماده لهذا الغرض، أخذا بعين الاعتبار المواصفات المعمول بها في هذا المجال وخاصة المتعلقة بحماية البيئة واحترام قانون الشغل؛

- يتم تحديد عمولة شركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région Aménagements) في نسبة 3 % من الكلفة الفعلية "للمصاريف المتعلقة بالمشروع" دون احتساب الرسوم، وذلك نظير الأشغال التي ستقوم بها لإنجاز المشروع؛

بعد نهاية الأشغال، يتم تحت إشراف ولاية جهة الرباط-سلا-القنيطرة، تسليم البنائيات والتجهيزات لشركة التنمية المحلية التي سيوكل إليها تدبير وتسيير "المشروع"، طبقاً للإجراءات والقوانين المعمول بها في هذا الإطار.

البند 3-3: كلفة تمويل "المشروع"

تبلغ التكلفة المالية التقديرية للمشروع 625 مليون درهم، دون احتساب ثمن اقتناء العقار، كما هي مفصلة في الوثيقة الملحقة لهذه الاتفاقية.

يتم تمويل "المشروع" من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية) ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي والجماعات الترابية ومجلس جهة الرباط سلا القنيطرة الموقعين على هذه الاتفاقية؛

ويبرز الجدول التالي مبلغ المساهمات والبرمجة السنوية للاعتمادات المالية المرصودة "للمشروع":

المجموع	2022	2021	*2020	مصادر تمويل الاعتمادات المالية السنوية (بمليون درهم)
194	67	67	60	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
194	67	67	60	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
110	63	47		وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية)
60	20	40		مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة
42	14	28		جماعة الرباط
8	2,65	5	0,35	الجماعات التابعة لعمالة سلا **
9	3	6		جماعة تمارة
8	2.47	5	0,53	الجماعات التابعة لعمالة الصخيرات تمارة **
625	239,12	265	120,88	المجموع

* المساهمات المالية المقدمة سلفاً في إطار اتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث مجمع لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية لعمال الرباط-سلا تمارة وإقليم القنيطرة الموقعة بتاريخ نونبر 2017.

** يتم توزيع مبالغ المساهمات المالية للمجالس الجماعية المعنية التابعة لعمالة سلا وعمالة الصخيرات تمارة حسب الجدول الملحق بهذه الاتفاقية؛



تتم مساهمة الوزارات المكلفة بالفلاحة والداخلية والتجارة في إطار الاعتمادات المرصودة للمشروع، ولا يمكن تعبئة موارد مالية إضافية عند أي زيادة في تكلفته.

- تحول الاعتمادات المالية السنوية لفائدة شركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région Aménagements) بالحساب البنكي الآتي المفتوح بالبنك الشعبي:

حساب 51 47348280008 181 810 21211.

المادة 4 التزامات الشركاء

البند 4-1 : التزامات وزارة الداخلية

- تقديم الدعم المؤسسي والقانوني والتقني طيلة فترة إنجاز «المشروع»؛
- تحويل المساهمة المالية للوزارة طبقا للجدولة الزمنية المشار إليها بالبند 3-3 من هذه الاتفاقية وبناء على قرارات لجنة التتبع والقيادة.
- وضع إطار قانوني خاص يهتم طرق تدبير وتسيير هذه المحطات من الجيل الجديد وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى في أجل لا يتعدى سنة بعد توقيع هذه الاتفاقية.

البند 4-2 : التزامات وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تلتزم وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (المديرية الجهوية لأملاك الدولة) باقتناء وتسليم القطعة الأرضية المشار إليها في البند 3-1 من المادة 3 ووضعها رهن إشارة المشروع خالية من كل تكليف أو أي حق لفائدة الغير.

البند 4-3 : التزامات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

- اتخاذ التدابير اللازمة لمواكبة تسويق "المشروع" وتحسيس الفلاحين بأهمية ولوج هذا المجمع؛
- تحويل المساهمة المالية للوزارة طبقا للجدولة الزمنية المشار إليها بالبند 3-3 من هذه الاتفاقية وبناء على قرارات لجنة التتبع والقيادة.
- السهر على احترام معايير السلامة الصحية عن طريق المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.
- التنسيق مع المؤسسة المانحة لتتبع تمويل المشروع وإنجازه وكذا التنسيق مع شركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région Aménagements) للتوصل بالتقارير الشهرية المشار إليها بالبند 4-9 أسفله.

البند 4-4 : التزامات وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

- اتخاذ التدابير اللازمة لمواكبة تسويق "المشروع" وتحسيس تجار منتجات الصناعات الغذائية والفلاحة بالجملة وكذا مقدمي الخدمات بأهمية الولوج إلى المجمع؛



- تحويل المساهمة المالية للوزارة طبقا للجدولة الزمنية المشار إليها بالبند 3-3 من هذه الاتفاقية وبناء على قرارات لجنة التتبع والقيادة.

البند 4-5: التزامات ولاية جهة الرباط - سلا - القنيطرة

- تقديم الدعم المؤسسي والقانوني والتقني طيلة فترة إنجاز "المشروع"؛
- مواكبة الدراسات وأشغال البناء والتجهيز "بالمشروع" بتنسيق مع شركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région Aménagements)؛
- مواكبة المجالس الجماعية من أجل تنزيل برنامج المواكبة الاجتماعية بتنسيق مع السادة العمال المعنيين؛
- مواكبة الجماعات من أجل تنفيذ جميع التزاماتها المشار إليها في البند 4-7؛
- الإشراف، عند نهاية أشغال بناء وتهيئة "المشروع"، على تسليم البنايات والتجهيزات المنجزة من طرف شركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région Aménagements) لفائدة "شركة التنمية المحلية" في إطار القوانين المعمول بها في هذا المجال.

البند 4-6: التزامات مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة

- تحويل المساهمة المالية لمجلس جهة الرباط سلا القنيطرة طبقا للجدولة الزمنية المشار إليها بالبند 3-3 من هذه الاتفاقية وبناء على قرارات لجنة التتبع والقيادة.
- المساهمة في إحداث شركة التنمية المحلية بشراكة مع الجماعات المعنية مباشرة بعد التوقيع على هذه الاتفاقية.

البند 4-7: التزامات الجماعات

- المساهمة في تنفيذ برنامج المواكبة الاجتماعية قصد ترحيل وإدماج المهنيين والعاملين في كافة الأنشطة المتواجدة في أسواق الجملة الحالية وفقا لنتائج الدراسة الخاصة بالمواكبة الاجتماعية وذلك في إطار استشارة متواصلة مع هؤلاء المهنيين؛
- إغلاق أسواق الجملة للخضر والفواكه المتواجدة بترابها فور بدأ استغلال المجمع؛
- عدم إحداث أسواق جديدة للجملة بترابها؛
- منع البيع بالجملة بالأسواق الأسبوعية أو بالمستودعات وعدم الترخيص لها؛
- دفع المساهمات المالية المحددة بالمادة 3-3؛
- التزام جماعة الرباط بإحداث شركة التنمية المحلية "بعد التوقيع على هذه الاتفاقية، كما تلتزم بتقديم جميع التراخيص اللازمة لإنجاز المشروع".
- التزام جماعة تمارة بالمساهمة في إحداث شركة التنمية المحلية.



البند 4-8: التزامات شركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région)
(Aménagements)

- إعداد جميع الدراسات التقنية والمعمارية والمالية والطبوغرافية ودراسات الجدوى والبرمجة المتعلقة "بالمشروع" وكذا الدراسات المتعلقة بالبيئة والمواكبة الاجتماعية؛
- إعداد دراسة حول تأثير المشروع على حركة السير بالطرق المجاورة له؛
- إحالة مختلف تصاميم الهندسة والتهيئة على لجنة التتبع والقيادة لاعتمادها؛
- إعداد جدول زمني لإنجاز الدراسات والأشغال واعتمادها من طرف لجنة التتبع والقيادة، مع الالتزام على ألا تتعدى مدة إنجاز الأشغال 30 شهر كحد أقصى ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية؛
- القيام بأشغال بناء وتهيئة "المشروع" حسب وتيرة تحويل الدفعات المالية والمشار إليها بالبند 3-3؛
- احترام دفتر التحملات واعتماد المواصفات المعمول بها خلال مختلف مراحل إنجاز "المشروع"، كما هو منصوص عليه في البند 3-2؛
- إعداد تقارير شهرية حول مدى تقدم الأشغال، يتم إرسالها إلى السيد الوالي رئيس لجنة التتبع؛
- إعداد تقرير نهائي عند نهاية أشغال بناء وتهيئة "المشروع"، مشفوعا بتقرير لمراقب للحسابات؛
- إعداد عمليات للتدقيق الداخلي يعهد بها إلى لجنة للتأكد بصفة دورية من صحة المعلومات المالية الواردة في السجلات والتقارير المحاسبية؛
- رفع تقارير، بصفة منتظمة وكل ستة أشهر، لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بصفتها الوزارة التي أسندت إليها مهمة التنسيق مع الممول الخارجي. وتشتمل هذه التقارير على ما يلي:
 - التقدم المادي للمشروع؛
 - التقدم المالي للمشروع؛
 - سير إنجاز المواكبة الاجتماعية للمشروع؛
 - سير إنجاز المواكبة البيئية للمشروع.
- في حالة تسجيل نقصان في التكلفة المالية للمشروع، تلتزم شركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région Aménagements) باسترداد الأموال المتبقية وتقسيمها بين الأطراف حسب نسبة مساهماتهم.

البند 4-9 التزامات خاصة

تلتزم جميع الأطراف الموقعة للاتفاقية بإنجاز المشروع وفقا لما هو محدد في اتفاقية القرض التي تجمع الشركاء والمؤسسة المالية المانحة وكذا الإجراءات المنصوص عليها في دليل تنفيذ البرنامج الملحق باتفاقية القرض.



المادة 5 : تدبير وتسيير «المشروع»

من أجل تدبير وتسيير "المشروع"، سيتم إحداث شركة التنمية المحلية من طرف الجماعات الترابية المعنية وبشراكة مع مجلس جهة الرباط-سلا-القنيطرة وولاية جهة الرباط-سلا-القنيطرة ووزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وذلك بعد التوقيع على هذه الاتفاقية. ويمكن تمثيل الوزارات الموقعة على هذه الاتفاقية بأجهزة الشركة. وتقوم هذه الأطراف بالزام شركة التنمية المحلية على احترام الالتزامات التالية:

1. **تدبير وتسيير المجمع:** ولهذا الغرض سيتم إعداد نظام داخلي ودفتر للتحميلات لاستغلال المجمع، وذلك

بالتشاور مع المؤسسات ذات الخبرة والاختصاص. يتضمن دفتر التحميلات الخاص باستغلال المجمع مجموعة من الشروط من بينها على الخصوص:

- طرق إبرام عقود الاستغلال مع البائعين (التجار، المنتجين، مقدمي الخدمات، الخ) وتحديد شروط تجديدها، مع التنصيص على أن هذه العقود لا تخول لأصحابها صفة ملكية أصل تجاري؛
- تحديد واجبات استغلال محلات التجارة والمربعات المغطاة، حسب المساحة، دون ربطها بمبلغ المبيعات؛

- احترام شروط وقواعد النظافة والسلامة الصحية والتنمية المستدامة وقواعد احترام البيئة داخل المجمع؛

- نشر معلومات يومية من طرف شركة التنمية المحلية حول أئمة المنتوجات مع اعتماد وسائل حديثة ومبتكرة في هذا المجال.

2. تقديم خدمات ذات جودة عالية فيما يتعلق بالحراسة والنظافة والخدمات الصحية ونظم وأجهزة التبريد وخدمات أخرى.

3. إعداد تقرير شامل حول المشروع، بما في ذلك الموجه للبنك الدولي، وذلك بعد شهر أو شهرين من انطلاق أنشطة المشروع.

المادة 6 : لجنة التتبع و القيادة

تحدّث لجنة للتتبع والقيادة يرأسها السيد والي جهة الرباط-سلا-القنيطرة أو من ينوب عنه وتتكون من السادة:

- والي المدير العام للجماعات المحلية بوزارة الداخلية أو من ينوب عنه؛

- رئيس مجلس جهة الرباط-سلا-القنيطرة أو من ينوب عنه؛

- رؤساء الجماعات المعنية أو من ينوب عنهم؛

- مدير أملاك الدولة التابع لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أو من ينوب عنه؛



- مدير تنمية سلاسل الإنتاج التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات أو من ينوب عنه؛
 - المدير العام للتجارة التابع لوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي أو من ينوب عنه؛
 - المدير العام لشركة الرباط الجهة تهيئة (Société Rabat Région Aménagements) أو من ينوب عنه؛
 - مدير شركة التنمية المحلية التي ستحدث بموجب هذه الاتفاقية أو من ينوب عنه.
- وتتكلف لجنة التتبع والقيادة بما يلي:
- دراسة واعتماد التقارير الدورية حول تقدم الأشغال؛
 - السهر على تتبع تنفيذ بنود الاتفاقية؛
 - اعتماد برنامج المراقبة الاجتماعية؛
 - دراسة تصاميم الهندسة والتهيئة الخاصة ببناء وتجهيز "المشروع" واعتمادها؛
 - إعداد الاتفاقيات الخاصة بتنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية عند الاقتضاء والمشار إليها في المادة 7 أدناه؛
 - عقد اجتماعات تحسيسية مع كافة المهنيين والفاعلين من أجل إنجاح المشروع.
- تجتمع لجنة التتبع والقيادة مرتين في السنة، بدعوة من والي الجهة، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك ويمكن أن تستدعي كل شخص ترى في حضوره إغناء لأشغالها بحكم تجربته وخبرته. كما تتولى ولاية جهة الرباط سلا القنيطرة مهام كتابة اللجنة وتقوم بحفظ كل المحاضر والوثائق الخاصة باللجنة.

المادة 7 : الاتفاقيات الخاصة

يمكن لكل الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أن تكون، إذا دعت الضرورة لذلك، موضوع اتفاقيات خاصة يتم إعدادها من طرف لجنة التتبع والقيادة.

تعتبر الاتفاقيات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة 8 : تعديل الاتفاقية

يمكن تعديل أو تغيير بنود هذه الاتفاقية كلما دعت الضرورة إلى ذلك عبر ملحق يوقعه كل أطراف الاتفاقية.

المادة 9 : حل النزاعات

كل نزاع قد ينشأ بين أطراف الاتفاقية، يتعلق بتنفيذ أو تفسير بنودها يتم حله بالطرق الودية، وفي حالة عدم التوافق يتم عرضه على أنظار لجنة التتبع والقيادة المشار إليها بالمادة 6 أعلاه.

المادة 10 : سريان مفعول الاتفاقية

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من توقيعها من قبل جميع الأطراف إلى غاية تنفيذ جميع بنودها.



المادة 11 :

تلغي هذه الاتفاقية، بعد التوقيع عليها من قبل الأطراف المعنية، اتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث مجمع لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية لعمالات الرباط-سلا - تمارة وإقليم القنيطرة الموقعة بتاريخ نونبر 2017.

المادة 12 :

تحسب المساهمات المالية المقدمة في إطار الاتفاقية الملغاة، من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وكذا الجماعات التابعة لعمالة سلا وعمالة تمارة، كدفعات مسبقة عن مساهمتها الاجمالية في إطار الاتفاقية الحالية والتي يتم احتسابها كمساهمة 2020، كما هو مبين في البند 3-3 من هذه الاتفاقية.

حرر بالرباط في :

التوقيعات

السيد وزير الاقتصاد والمالية

وإصلاح الإدارة

وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة

امضاء: محمد بشعوب

السيد وزير الصناعة والتجارة

والاقتصاد الأخضر والرقمي

وزير الصناعة والتجارة
والاقتصاد الأخضر والرقمي

امضاء: مولاي حفيظ العلي

السيد وزير الداخلية

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات الترابية

امضاء: خالد سفيان

22 يناير 2021

السيد وزير الفلاحة

والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

وزير الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات

امضاء: محمد بنووش





السيد والي جهة الرباط - سلا - القنيطرة

والي جهة الرباط - سلا - القنيطرة
عامل عمالة الرباط
إمضاء: محمد يعقوبي

السيد عامل عمالة سلا



السيد عامل عمالة الصخيرات تمارة



السيد رئيس جماعة الرباط

رئيس مجلس جماعة الرباط
إمضاء: محمد صديقي

السيد رئيس جماعة سيدي ابي القناديل



السيد رئيس جماعة تمارة

رئيس جماعة تمارة
موح رجدالي

السيد رئيس جماعة السهول



السيد رئيس جماعة عامر

رئيس المجلس الجماعي لعامر
إمضاء: امحمد كربولوب

السيد رئيس جماعة عين العودة

رئيس المجلس الجماعي
حسن عاريف



السيد رئيس جماعة الصخيرات

رئيس المجلس الجماعي للصخيرات
د. مولاي احمد فائق



السيد رئيس جماعة الهرهورة

رئيس
جماعة الهرهورة
عبد الرحيم بنامدول

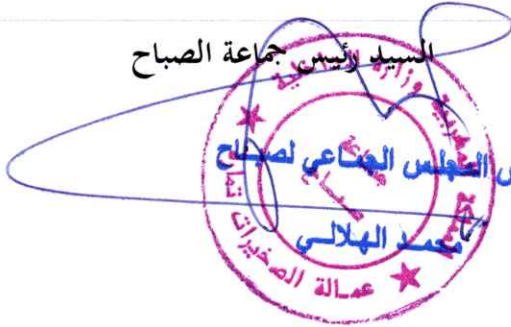


السيد رئيس جماعة عين عتيق

العربي حطاي
رئيس المجلس الجماعي عين عتيق
L'ARBI HNIMI
Président du Conseil Communal
D'Ain Attig

السيد رئيس جماعة الصباح

رئيس المجلس الجماعي لصباح
محمد الهلالي



السيد رئيس جماعة أم عزة

رئيس المجلس الجماعي لأم عزة
الميلودي حرشاي



السيد رئيس جماعة مرس الخير

رئيس المجلس الجماعي
لمرس الخير
محمد القدوري



السيد رئيس جماعة المنزه

حسن الحالي
رئيس المجلس الجماعي

Handwritten signature of Hassan el Halali.

السيد المدير العام لشركة الرباط الجهة تهيئة

شركة الرباط الجهة للتهيئة
المدير العام
عبد الرحمان افركسن



المساهمات السنوية للجماعات الترابية

المساهمات السنوية بالدرهم		
2022	2021	2020
500 000,00	825 000,00	350 000,00
1.650.000,00	3.000 000,00	0,00
500 000,00	1 175 000,00	0,00
395 000,00	640 000,00	420 000,00
655 000,00	800 000,00	
410 000,00	800 000,00	
410 000,00	800 000,00	
410 000,00	800 000,00	
	260 000,00	105 000,00
65 000,00	300 000,00	
65 000,00	300 000,00	
65 000,00	300 000,00	
65 000,00	300 000,00	
5 125 000,00	10 000 000,00	875 000,00



المساهمة الإجمالية بالدرهم	الجماعات
1 675 000,00	السهول
4 650 000,00	سيدي أبي القناديل
1 675 000,00	عامر
1 455 000,00	الصخيرات
1 455 000,00	عين العودة
1 210 000,00	الهرورة
1 210 000,00	سيدي يحيى زعير
1 210 000,00	عين عتيق
365 000,00	أم عزة
365 000,00	الصباح
365 000,00	المنزه
365 000,00	مرس الخنجر
16 000 000,00	الاجموع